الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان*

البرت حوراني

I

من الحقائق المبتذلة أننا نقطّع التاريخ إلى حقب، على مسؤوليتنا: إن الحدود المصطنعة لغرض السهولة قد تبدو حقيقية، ويكون على جيل جديد من المؤرخين أن يبذل جهداً لإزالتها. ومع ذلك، فلكي نفكّر علينا أن نميّز، وأفضل ما يمكننا عمله هو محاولة إنشاء تقسيمات تكشف شيئاً ذا أهمية حول السيروة التي ندرس. إن التقسيم القديم للتاريخ بحدود ومصطلحات الدول والعائلات المالكة لم يكن بلا قيمة؛ مثلاً، إن بسط الحكم العثماني على القسم الغربي من العالم الإسلامي كان حدثاً كبير الأهمية كيفما نظرنا إليه. لكن، من البساطة الزائدة وبالتالي من سوء التوجّه أن نذهب إلى أبعد من ذلك وأن ننشىء تمييزاً إضافياً بحدود ومصطلحات قوة وضعف الحكم العثماني، وحسْب. إن التقسيم التقليدي إلى طور عظمة عثمانية أعقبه طور انحدار لا يساعدنا كثيراً في اكتشاف ما حصل في الواقع. ربّما من الأفضل البدء بإنشاء تمييز بحدود نوع المصادر التي علينا نحن المؤرخين أن نستخدم؛ وقد يكون لهذا الأمر دلالة تتخطاه، وذلك لأن المصادر التي نستخدم تساعد على تحديد موضع تشديدنا ضمن المجموع المعقّد للسيرورة التاريخية، ولأن ظهور نموذج مصدر جديد ومهمّ أو اختفاء نموذج قديم قد يكشف تغيّراً في

* ترجمة لـ Ottoman Reform and the Politics of Notables, in W.R. Polk and R.L. Chambers, eds., Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century, Chicago, 1981, pp. 41-68.

وقد نشرت المقالة من قبل بالعربية في مجلة **الواقع**، ع 4، شباط 1981.

النظام الاجتماعي أو الحياة الفكرية.

من وجهة النظر هذه، يمكن أن نضع تقسيماً عريضاً للتاريخ العثماني إلى أربع مراحل. في المرحلة الأولى، يجب علينا الاعتماد بشكل رئيسي على المصادر الأدبية الإسلامية (ونأخذ مصطلح «أدبية» بالمعنى الأوسع) والبيّنات الآثاريّة. في الثانية، علينا إضافة الأرشيف العثماني إلى تلك؛ فهو يشكل مصدراً وحيداً لدراسة كيف كانت حكومة إسلامية كبيرة تعمل، لكن لا بد من استخدامه بالتضافر مع المصادر الأدبية إذا رغبنا أيضاً في دراسة كيف كان المجتمع العثماني يتغير. في الثالثة ـ ولنحدّدها بشكل مبدئي من سنة 1760 حتى سنة 1860 ـ إن القيمة النسبية لنماذج المصادر تتغير مرّة أخرى. فرقابة الحكومة المركزية على المجتمع العثماني تَضعف أو تمارَس بطريقة غير مباشرة أكثر؛ الأرشيف في اسطمبول يحتفظ بقيمته من حيث إنه يبين ماذا فكّرت الحكومة العثمانية أو قصدت، لكن ذلك قد يكون مختلفاً جداً عمّا حصل فعلياً. في بعض المراكز الإقليمية الهامّة توجد أرشيفات ـ القاهرة وتونس مثلان جليّان؛ لكن في أماكن أخرى، لا يبدو أن هذا النوع من الوثائق التي استخدمها البروفسور شو[1] قد حالفه حظّ البقاء. في معظم المدن الكبرى من المرجّح أن بإمكاننا العثور على وثائق محفوظة في المحكمة الشرعية، لكن ما أن بدأت الإصلاحات حتى فقد قاضي الشرع موقعه المركزي في إدارة الولاية، والوثائق التي نحتاج إلى رؤيتها أكثر من سواها قد لا تكون دُوّنت في محكمته. مع ذلك، بمجرّد أن أقيمت محاكم جديدة لتطبيق النظم القانونية الجديدة، حُفظت تسجيلاتها بشكل منتظم ويمكن استخدامها لإلقاء ضوء على مفاعيل الإصلاحات على المجتمع العثماني.

في هذه الحقبة الثالثة، تحرز المصادر الأوروبية الأهمية التي كان جيل سابق من المؤرّخين يعلّقونها على الثانية. وليس مرجعنا بالأحرى هو إلى

(1) S. Shaw, **Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517-1798** (Princeton, 1962).

الرحّالة: فكتُبهم يجب، عادةً، أن تعامَل بروح من الشبهة، إلاّ إذا قضوا فترة طويلة في المكان الذي يصفون، ولعلهم في القرن التاسع عشر أقل جدارةً بالثقة منهم في أزمنة سابقة، لأن مجيء السفينة البخارية جعل السفر السريع والسطحي ممكناً، وقوة وثروة أوروبا قطعتا المسافر عن البشر الذين صار يتحرّك في وسطهم تحرّك الملوك تقريباً، والرومانطيقية أطلقت ظلّ مزاج الملاحظ عبر هذا الذي كان مفترضاً أنه موضوع لملاحظته وحسْب. إن مرجعنا بالأحرى هو إلى تقارير الدبلوماسيين والقناصل الأوروبيين، وكذلك إلى تقارير الأوروبيين الموجودين في الخدمة العثمانية أو المصرية. في هذه الحقبة، تحوي هذه التقارير بيّنات ذات أهمية مباشرة أكثر من ذي قبل، بالنسبة للتاريخ السياسي والاقتصادي معاً (لكن نادراً بالنسبة لتاريخ الفكر). حتى ديبلوماسيٌّ جدّي وجيّد الاطلاع، في القرن السابع عشر، كان يجد من الصعب أن يعرف ما يجري واقعياً في «السراي». أما في أوائل القرن التاسع عشر، فلم يكن سفراء وقناصل الدول الرئيسية يردّدون، وحسب، معلومات التقطوها بالمصادفة ومن مسافة. إن الوزن المتعاظم للمصالح الأوروبية في الشرق الأدنى جعل من الضروري لحكومات أوروبا أن تكون على اطلاع تامّ ومضبوط؛ بينما رغبة الحكومة العثمانية (وكذلك الحكومتان التابعتان في مصر وتونس) في الحفاظ على استقلالها وإصلاح طرائقها اضطرّتها وحكّامها المحليين إلى إعطاء ممثلي الدول الأوروبية، جزءًا على الأقل، من ثقتها وأسرارها.

إن عملية التغيير التي حصلت في هذه الحقبة كانت، بوجه عام، عملية لم يفهمها سكان الأمبراطورية كما لم تفهمها دولها التابعة، بما في ذلك القسم المثقف منهم. كان تغيّراً مفروضاً من فوق، لم يقبله بعدُ معظم عناصر السكان، يصيب نظام القانون والإدارة لكنه لا يصيب إلى هذا الحدّ تنظيمَ المجتمع. لهذا السبب، تتغير طبيعة وقيمة المصادر «الأدبية» المحلية. التقليد الإسلامي من حوليات وسير ذاتية وأعمال وصف استمر لفترة من الزمن: عدا عن الجبرتي، يمكن أن نذكر في جيل تالٍ ابن أبي الضياف في تونس،

البيطار في دمشق، سليمان فائق في بغداد، علي مبارك في القاهرة، وكتّاب التاريخ الرسميين في اسطمبول. لكن مع انقراض هذا التقليد، تأتي لحظة في التاريخ الحديث يبدو فيها كأنّ السكان المسلمين «بلا صوت» تقريباً أمام التغير الحديث. لقد اهتز الإيمان بوجود متواصل لِـ «أمة» إسلامية قويّة، مستقلة الكيان، في رعاية الله، وضعُفَ الدافع إلى تسجيل أسماء وفضائل أولئك الذين صانوا ونقلوا ميراث الإسلام عبر التاريخ؛ فلم يعد رجال الثقافة القديمة، وهم ينظرون إلى حكّامهم كغرباء في طرق التفكير، يجدون من الممكن أو المرغوب فيه، أن يدوّنوا أفعالهم. بالمقابل، نهضت في سورية ولبنان مدرسة جديدة من كتّاب مسيحيين، كانت نتاج تربية جديدة علّمتهم بآن معاً لغةً عربيةً أفضل ولغات وطرق تفكير أوروبا. لكنهم هم أيضاً بعيدون عن مصادر السلطة، و(فيما عدا ما يتصل بالحكومة الأميرية في لبنان ذاته) لا يملكون المعرفة ولا موقف مماثلة الذات مع السلطة، الضروري للمؤرخ السياسي.

فقط في الحقبة الرابعة، التي تبدأ حوالي سنة 1860، يتغير هذا العامل الأخير ويستطيع المؤرخ استخدام تشكيلة جديدة من المصادر. تستمرّ أهمية التقارير الدبلوماسية والقنصلية؛ وتزداد أهمية الوثائق العثمانية والمصرية، مع فرض الحكومتين رقابةً مباشرة أكثر وأكثر انتشاراً على المجتمع، وبالتالي طلبهما ونيلهما معلومات أكمل وأدقّ. لكن ما يميّز هذه الحقبة الرابعة عن الثالثة هو أنّ التغيرات التي فرضت من فوق باتت الآن موضع فهم وقبول متعاظمين. ثمة إدراك للذات جديد وبالارتباط معه، اهتمام جديد وأكثر فاعلية بالعملية السياسية، حرص جديد على الإسهام في حركة التغير وعلى تحديد اتجاهها. ندخل العصر الحديث، عصر المجتمع المتغير تغيّراً ذاتياً مستمراً وواعياً، ومرةً أخرى تغدو المصادر الأدبية المحلية ذات أهمية: ليس أعمالُ التاريخ (وإن كانت كتابة التاريخ الحديثة تبدأ مع محمد بيرم وجودت باشا) بل بالأحرى المسرحيةُ والقصّة وأكثر من أي شيء، المقالُ الصحافي الهادف إلى الإعلام والإرشاد والنقد أو إثارة الشعور، يكتبه ليس «العالم» (بالعربية) المسؤول عن نظام موجود معتبر صاحب قيمة أزلية، بل السياسي المعني

بالسلطة أو المثقّف غير المعترف بسيّد سوى رؤيته الخاصة لما سيكون أو ما يجب أن يكون.

II

نحن هنا معنيون بـ «بدايات التحديث»؛ أي بالحقبة الثالثة من حِقَبِنا الأربع. أية أنواع من المصادر تُعتبر مهمة لهذه الحقبة هذا ما سبق وقلناه، وفيما يتصل بكل من هذه الأنواع يمكن أن نسأل سؤالاً ثانياً: ماذا نستطيع أن ننتظر منه؟ كل من هذه المصادر يمكن استخدامه بالطبع من أجل هدف على الأقل، ألا وهو إلقاء الضوء على آراء أو افتراضات أولئك الذين كتبوه؛ لكن هل من الممكن استخدامه فيما يتخطّى ذلك، ومن أجل ماذا؟

لا حاجة هنا للإجابة عن هذا السؤال بالتفصيل. بعض الخطوط الكبرى لجواب واضحةٌ. إن أرشيفات الحكومات، في منطقة وعصر ما زال فيهما العرف مَلِكاً خارج المدن الكبرى، تروي لنا ما أراد الحكام أو الرسميون أن يحدث لكن ليس دائماً ما حدث بالواقع. لنأخذ مثلاً جلياً، هو استثمار الأرض: كما بيّنت البروفسور لامبتون[1]، أن العلاقة القائمة بين سيد الأرض والفلاح لم تكن في يوم من الأيام متطابقة بدقةٍ مع نظرية الملكية الموضوعة بالقانون، سواء أكان «شريعة» أم وضعية حديثة. كذلك، إن التقارير الديبلوماسية والقنصلية يجب أن تُعالج بحذر لأن الذين كتبوها كانوا هم أنفسهم ممثلين فاعلين في العملية السياسية، وكتبوا تقاريرهم ليس ببساطة كتسجيل تاريخي لحوادث بل، غالباً، لتبرير أنفسهم لدى حكومتهم أو لإقناعها بتبني خط عمل ما. أكثر من ذلك، لقد مال السفراء والقناصل إلى الانجرار داخل صراعات الأحزاب في الحكومة المركزية أو المحلية، وهكذا عكسوا (أحياناً أكثر مما عرفوا) آراء الحزب الذي كان ينظر إليهم طالباً العون والذي كان لهم بالتالي مدخل إليه.

---

(1) A.K.S. Lambton, **Landlord and Peasant in Persia** (London, 1953).

ثمة حدّ مشترك يحدّ معظم مصادرنا، وهو الذي يعنينا هنا. نادراً ما يُسمَع فيها صوت قسم كبير من السكان، أو هو يُسمَع فقط في شكل محوَّل، غير مباشر، بل ومشوّه: إنه صوت أهل المدن المسلمين وزعمائهم التقليديين و«الطبيعيين»، وهم الأعيان المدينيون. على سبيل المثال، من كل توثيقنا الواسع حول حوادث 1860 في سورية ولبنان، نستطيع أن نكتشف ببعض الدقّة ومن الداخل مواقف وردود فعل الموارنة، والدروز، والأتراك، والحكومات الأوروبية، لكن قلّما لدينا تسجيل صحيح لموقف السكان المسلمين وزعمائهم، باستثناء عمل صغير بقلم الحسيبي وبعض المقاطع في مجموعة البيطار لسِيرَ بعض الأعلام. كذلك، من مادّتنا الأوسع أيضاً عن محمد علي باشا، نستطيع أن نرسم بالتفصيل تطور كل جوانب سياسته، ونموّ طبقة حاكمة جديدة، لكن لا نستطيع بسهولة اكتشاف كيف كانت استجابة سكان المدن المسلمين وزعمائهم لهذا التطوّر. ثمة ارتكاس ما بالتأكيد، ونأتي إلى آثارٍ له في الصفحات المتأخرة للجبرتي أو عند ترحيل عمر مكرم إلى المنفى. لكن ليس من السهل بناء أي شيء من هذه الإشارات، ولوحتنا المعتادة عن مصر في القرن التاسع عشر لوحة قديمة: لدينا، أوّلاً، نموّ متدرج في الفاعلية السياسية لسكان المدن، يسير في القرن الثامن عشر ويصل إلى ذروته في الحقبة ما بين الثورة الأولى ضد الحكم الفرنسي والحركة التي حملت محمد علي إلى السلطة؛ ثم، في وقت أحدث بكثير، في السنوات 1870، انتفاضة مفاجئة؛ وبين هذه الانتفاضة وذلك النمو: عملياً لا شيء، فراغ سياسي.

هذه فجوة مهمّة في معرفتنا، فالسياسات المدينية للولايات العثمانية (على الأقل الولايات الإسلامية) لا يمكن أن تُفهم ما لم نرها بحدود ومصطلحات «سياسة أعيان» أو، بعبارة ماكس فيبر، «patriciate» (حكم الخاصّة، أشراف القوم، مشيخة). ثمة في التاريخ أمثلة كثيرة عن سياسة «أَشرافية»، وهي تختلف من مكان وزمان إلى آخر، لكن ربّما لها بعض الأمور المشتركة. ينهض هذا النموذج السياسي حين توجد بعض الشروط: أولاً، حين يكون المجتمع مرتّباً وفق علاقات تبعية شخصية. الحِرفي في

المدينة ينتج لأسياد أشراف بشكل رئيسي، والفلاح في الريف، سواء أكان حراً أم لا، ينتج كذلك بشكل رئيسي لمالك أرض، إمّا لأنه لا يستطيع بدون ذلك تمويل نفسه أو لأنّ مالك الأرض يمسك بمفتاح سوق المدينة؛ **ثانياً**، حين يسيطر على المجتمع أعيان مدينيون، عائلات عليا تقطن (على غرار إيطاليا العصور الوسطى لكن بخلاف إنكلترة وفرنسا العصور الوسطى) جوهرياً في المدينة، تستمدّ قوتها الرئيسية منها، وبسبب وضعها في المدينة تستطيع السيطرة أيضاً على المؤخّرة الريفية؛ **وثالثاً**، حين يكون لهؤلاء الأعيان بعض الحرية في العمل السياسي. هذه الحرية قد تكون من أحد نوعين. فقد تكون المدينة ذاتية الحكم، والأعيان حكّامها، وهذا هو «حكم الخاصة» بالمعنى التام حسب ماكس فيبر؛ أو تكون المدينة خاضعةً لسلطة مَلكية، لكن يرغب سكان المدن ويقدرون أن يفرضوا حدوداً على هذه السلطة أو أن يمارسوا عليها نفوذاً.

هذا النوع الثاني هو الذي نجده في التاريخ الإسلامي. ففيما عدا استثناءات نادرة، الموجود ليس الجمهورية التي يحكمها أشراف (أعيان)، بل المونارخية (الملكية)، المجذّرة في مدينة أو أكثر، والحاكمة على مؤخرة هذه المدن بالتعاون مع طبقاتها المسيطرة ولصالح هذه الطبقات. في ظروف كهذه نجد بعض أنماط العمل السياسي النموذجية. النفوذ السياسي للأعيان يرتكز على عاملين اثنين: من جهة، يجب أن يملكوا «منفذاً» إلى السلطة، وأن يكونوا بذلك قادرين على إسداء النصح، والتحذير، وبوجه عام على التكلم باسم المجتمع أو شطر منه في بلاط الحاكم (الوالي)؛ من جهة أخرى، يجب أن يكون لهم بعض القوة أو السلطة بذاتهم، أياً يكن شكلها وأصلها، قوّة غير تابعة للحاكم وتعطيهم وضعية زعامة مقبولة و«طبيعية». حول نواة هذه السلطة المستقلة يستطيعون، إذا كانوا ماهرين، خلق تحالف قوى مدينية وريفية معاً. لكن هذه العملية لا تفضي بالضرورة إلى استقطاب فرد واحد أو حزب واحد من الأعيان لكل قوى المجتمع في حلفه. في منظومات سياسية كهذه، هناك نزوع إلى تشكيل حلفين أو أكثر يوازن كل منهما الآخر إجمالاً،

ولهذا الأمر يمكن إعطاء أسباب عديدة: القيادة التي من هذا النوع ليست مؤسسة، وسيكون هناك دائماً من يتحدّونها؛ بما أن على القائد أن يجمع ما بين مصالح كثيرة، وأن يوازنها ضد مصالح الوالي، فهو مضطر إلى خذلان بعض الفئات، فتميل بالتالي إلى مغادرة الحلف للالتحاق بحلف آخر؛ ويكون من مصلحة الحاكم إنشاء وإبقاء التخاصم بين رعاياه الأقوياء، إذْ لولا ذلك قد يجد مجموع المجتمع مستقطباً ضدّه.

إن وجهي سلطة رجل الأعيان وثيقا الترابط بطبيعة الحال. فلأنّ له منفذاً إلى السلطة يستطيع الفعل كقائد، ولأنّ له قوةً مستقلةً منفصلة في المجتمع تحتاج السلطة إليه ويجب عليها أن تعطيه منفذاً. لكن لهذا السبب، يجب أن تكون أنماط عمله، في الظروف الطبيعية محترزة، بل ومزدوجة. في لحظات الأزمة قد يكون العمل المباشر ممكناً بل وقد يكون ضرورياً. الأعيان يقودون ثورة ضد الحاكم، أو هم أنفسهم يصبحون حاكمين في فترة ما بين عهدَيْن ملكيين؛ حين تزاح سلالة على يد سلالة أخرى، الأعيان هم الذين يعملون كرعاة للرعيّة ويسلّمون المدينة لسيّدها الجديد. لكن في غير ذلك من الأوقات يجب أن يعملوا بتؤدة بحيث لا يفقدون التّماسّ مع أيٍّ من قطبي قوّتهم. يجب أن لا يظهروا للمدينة بمَظهر أدوات للسلطة لا أكثر؛ لكن يجب أيضاً ألاّ يَظهروا بمظهر أعداء للسلطة، فيتسببوا في حرمانهم من منفذهم إليها، بل، وعبر ممارسة الحاكم لسلطته كاملة، من قاعدة موقعهم في المجتمع. لذا بوجه عام يجب أن تكون أعمالهم محترسة: استخدام التأثير في لقاءات خاصة؛ التعبير الفطن عن الاستياء، بالتغيّب عن مجلس الحاكم؛ التشجيع الحذر للمعارضة - لكن ليس إلى النقطة التي عندها قد تستدعي الضربة القاضية الآتية من غضب الحاكم.

III

كانت اسطمبول العثمانية فوق كل شيء مركزاً حكومياً، لا يشبه، كمدينة إسلامية، تلك الناميات العضوية الكبيرة المستودَعة عصوراً عديدة من التاريخ

الإسلامي، بقدر ما يشبه التأسيسات الأمبراطورية التي بها وسمت السلالات الجديدة عظمتها. كانت القوة الكبرى للحكومة متمركزة بشكل طبيعي في عاصمتها، ولم تكن هناك تقريباً سلطةٌ موازية مستقلة عنها. لم يكن لِـ اسطمبول وجود كمدينة إسلامية قبل الفتح ولم يجد الفاتحون هناك مجتمعاً إسلامياً سابقاً مع بنيته الداخلية التامّة النمو من قَبل وله قادته «الطبيعيون» في عائلات قديمة تتمتع بهيبة اجتماعية متوارثة. كانت التجارة على نطاق واسع في أيدي أجانب أو أعضاء من الأقليات الدينية، لم يكونوا بوصفهم كذلك قادرين على ممارسة قيادة أو نيل سلطة (باستثناء ما يتصل بالنفوذ المشتق الذي تمتّع به أرْوام الفنار لفترة من الزمن)؛ والحاجة الجليّة لصون تموين العاصمة بالغذاء جعلت ضرورياً للحكومة تدارك ذلك النمو للسيطرة المدينية على المؤخرة الريفية الذي مكّن في أماكن أخرى أعيان المدن من التحكّم بالمبادلات الاقتصادية بين الريف والمدينة.

فضلاً عن ذلك، في مقابل الطبقة التي وفّرت، في المدن الأخرى، الناطقين بلسان الشكاوى والمطالب الشعبية ـ طبقة «**العلماء**» ـ كانت هنا طبقة ذات صفة رسميّة، مدينة بنفوذها لامتلاكها وظائف دينية عالية في الحكومة، وبالتالي فقد كانت أقرب إلى الحاكم منها إلى الرعية: ومع سير الزمن تحوّلت أيضاً في اتجاه سيطرة عائلات ذات امتياز تتناقل الثروة وتقليد خدمة الدولة من جيل إلى آخر. صحيح أنه، على الأقل في الحقبة العثمانية المتأخرة، أعطى التنظيم الإنكشاري أعضاء الأفواج العسكرية وسيلة تعبير عن سخطهم. لكن بينما كانوا يستطيعون تعكير الحكم لم يكونوا يستطيعون فرض رقابتهم عليه، بل كانوا بالحقيقة هم أنفسهم أدوات لقوى سياسيّة داخل الحكم. إن سياسة اسطمبول لم تكن «سياسة الأعيان» كما عرّفناها بل شيئاً مختلفاً، سياسة بلاطية أو بروقراطية. «القادة» السياسيون، أولئك الذين شكّلوا وقادوا تركيبات وصارعوا من أجل السلطة، كانوا هم أنفسهم خادمين للحاكم ويستمدون نواة وجوهر سلطتهم من ذلك، وليس من وضعهم المستقل في المجتمع. لكن، كما بيّن البروفسور

ايتزكوفتز[1]، لقد تغيّرت الطريق إلى السلطة والقيادة داخل الحكم من عصر عثماني إلى آخر: في القرن السادس عشر، سار عبر المدارس وخدمة القصر، أما في القرن الثامن عشر فقد كان أكثر شيوعاً لرجال الخدمة المدنية الصعود إلى القمة.

في مراكز الولايات مع ذلك، اتخذت السلطة العثمانية شكلاً مختلفاً. هنا، كان يمكن أن يتخذ التمييز بين «عسكر» و«رعايا» عديداً من الألوان التابعة، ألواناً إثنيّة، دينية، وسواها. كان الولاة والرسميون العثمانيون يأتون من بلد بعيد، وكثيراً ما يتكلّمون لغةً غير لغة الولاية، ولم يكونوا عادةً يمكثون ما يكفي من الوقت لكي يضربوا جذوراً في الإقليم؛ لم تكن القوى القائمة التي يستطيعون الاعتماد عليها كافية في الحالة الطبيعية لتسمح بفرض سلطتهم بلا مساعدة. لكي يحكموا كان عليهم أن يعتمدوا على وسطاء محليين، وهؤلاء وجدوهم موجودين سلفاً. على الأقل في آسيا وأفريقيا، كانت الأراضي التي فتحها العثمانيون أراضي حضارة إسلامية قديمة، مع تراث طويل من حياة مدينية ووجود سياسي منفصل؛ بحكم الضرورة وبسبب رؤية حكوميّة ما، على حد سواء، حاول العثمانيون عند مجيئهم لا أن يحذفوا أو يمتصوا بل أن يحموا أو حتى أن يبعثوا الأعراف المحلية الطيّبة. في شروط كهذه، حين تستطيع السلطة أن تصون نفسها عن طريق الدعم المحلي، تستطيع «سياسة أعيان» أن تنمو.

لكن: من هم «الأعيان»؟ إن مفهوم «رجل من الأعيان»، كما سوف نستخدمه، مفهوم سياسي وليس سوسيولوجيًّا. نقصد به أولئك الذين يستطيعون أن يلعبوا دوراً سياسياً ما، كوسطاء بين الحكومة والشعب، و ـ ضمن بعض الحدود ـ كقادة أو زعماء لسكان المدن. لكن في ظروف مختلفة ثمة فئات متباينة تستطيع أن تلعب هذا الدور، فئات لها أنواع متباينة من السلطة الاجتماعية. في الأقاليم العربية، كانت هناك ثلاث

(1) N. Itzkowitz, «Eighteenth Century Ottoman Realities», in **Studia Islamica,** 16 (1962).

فئات قادرة.

أولاً، هناك الناطقون التقليديون بلسان المدينة الإسلامية، وهم «**العلماء**»، وسلطتهم مشتقةٌ من موقعهم الديني. كانوا ضروريين للحكومة العثمانية لأنهم وحدهم يستطيعون إضفاء الشرعية على أفعالها. لكن بينما كانوا في اسطمبول فئة رسمية، كانوا في الولايات فئات محلّية: فيما عدا «**القاضي**»، كان الآخرون ـ «**المفتي**»، و«**النقيب**»، و«**النائب**» ـ يؤخذون من العائلات المحلية. كانت مواقعهم تكفي لإعطائهم نفوذاً، لكنهم استمدوا النفوذ أيضاً من مصادر أخرى: من الشهرة المتوارثة لبعض العائلات الدينية، الراجعة قروناً عديدة إلى الوراء ربّما وصولاً إلى وليّ من الأولياء يرقد في ضريحه في قلب المدينة؛ من واقع أن هيئة «العلماء»، رغم ذلك، مفتوحة لكل المسلمين؛ من صلة «العلماء» المحليين بمجموع النظام الديني وبالتالي صلتهم مع القصر ومع «**الديوان**» الأمبراطوري؛ ومن ثروتهم، التي بُنيت عبر رعاية «**الأوقاف**» أو الصلة التقليدية مع البرجوازية التجارية، والتي هي آمنة نسبياً من خطر المصادرة بسبب وضعيتهم الدينية.

ثانياً، هناك قادة الحاميات العسكرية المحلية. كانوا هم أيضاً ضروريين للحكومة لأنهم يملكون السيطرة المباشرة على القوة المسلحة، ويملكون أيضاً بعض الاستقلال العملي. كان بإمكانهم الاعتماد إلى حدّ ما على «روح الجسْم» (بالفرنسية في النص الإنكليزي: esprit de corps) التي ينشئها وينميها «جسم» من الرجال مسلّح ومنضبط؛ وكان قادة الإنكشارية يسيطرون بشكل خاص على القلاع المحلية تحت أوامر مباشرة من اسطمبول ولم يكونوا مسؤولين أمام الحاكم المحلي. وفي بعض الأماكن، تجذّر الإنكشارية كذلك، مع مرور الزمن، في المدينة؛ إذ جنّدوا على لوائحهم قوات محلية مساعدة، وصارت العضوية في فوج من الأفواج وراثية، وأصبحت بعض الأفواج، بالحقيقة، وثيقة التماثل مع بعض الأحياء في المدينة. وهكذا خدمت ليس فقط كأجسام عسكرية بل كتنظيمات للدفاع أو العمل السياسي.

ثالثاً، هناك هؤلاء الذين يمكن أن ندعوهم بـ «الأعيان المدنيين» (وهم: «أعيان»، «آغا»، «أمير»): وهذا معناه أفراد أو عائلات يمكن أن تكون سلطتهم متجذرةً في تقليد سياسي أو عسكري ما، في ذكرى جدّ أو سلف؛ أو في «عصبية» عائلة أو فئة أخرى من نوع مكافىء؛ أو في السيطرة على الإنتاج الزراعي عبر حيازة «مِلكيات» أو إشراف على «أوقاف». (هذا العامل الأخير كان ذا أهمية خاصة، ليس لأنه يعطيهم ثروةً بل بالأحرى لأنه يمكّنهم من السيطرة على تموين المدينة بالحبوب، وهكذا، وعلى نحو غير مباشر، يمكّنهم من إصابة النظام العام ومن الضغط على الحكومة).

أيّاً تكن من بين هذه الفئات الثلاث الفئةُ التي تنهض منها الزعامة المحلية، نجدها تعمل سياسياً بطريقة واحدة إلى حد كبير. من جهة، إن قادتها أو ممثليهم أعضاء في ديوان الحاكم (الوالي)، وبالتالي لهم مدخل قطعي إليه. من جهة أخرى، حول نواة سلطتهم الخاصة المستقلة، ينشئون حلفاً، تشترك فيه عائلات أعيان أخرى، «علماء»، قادة للقوات المسلحة، وأيضاً التنظيمات التي تجسّم قوة السكان الفاعلة في المدينة الحرّة: بعض طوائف الحِرف (بخاصة نقابة الجزارين)، الإنكشارية في المواقع حيث أصبحوا فئة شعبية، مشايخ الحارات الأكثر صخباً، وأولئك المعبّئِين غير الرسميين للرأي العام والمنظّمين للعمل الشعبي الذين، تحت اسم أو آخر، يرجع وجودهم بعيداً إلى الوراء في ماضي المدينة الإسلامية. بل قد يتعدّى هذا التركيب نطاق المدينة ومؤخرتها المباشرة فيضمّ رؤساء البدو أو أسياد الجبال. لكنه تركيب هش: القوى المجذوبة إلى داخل فلك أحد الوجهاء يمكن أن تنسحب خارجاً لتدخل في فلك وجيه آخر، أو قد تصبح هي نفسها فواعل مستقلة، أو قد تُكسَب من جديد إلى تبعية مباشرة للحكومة.

كان هذا صحيحاً في معظمه بالنسبة لجميع المراكز الإقليمية، لكن كانت هناك فروق بين الأقاليم فيما يتصل بمسألة أي فئة من الفئات الثلاث أخذت القيادة وإلى أي حد استطاعت الذهاب إزاء الحكومة العثمانية على طريق متدرج يصل حتى الاستيلاء التام والدائم على السلطة. في أحد الحدّين

الطرفين، في الولايات الشمال ـ أفريقية، إن البعد عن اسطمبول وفقدان الأسطول العثماني للرقابة على البحر المتوسّط الأوسط جعلا ممكناً بالنسبة لبعض القوى المحلية أن تأخذ الحكم لنفسها، وأن تحكم باسم السلطان ومع تقليده المنصب لها، وأن تنقل حكمها إلى من تختاره ليخلفها.

في القاهرة، كان الميزان أكثر استواء. أجل، كانت السّلطة العثمانية ضعيفة، بالمقارنة، مع حالات أخرى، بمجرّد انقضاء المرحلة الأولى، وكانت غير قادرة على إبقاء جيش يكفي لفرض سلطتها. إلاّ أن مصر كانت من وجهات نظر عديدة أكثر أهمية من أن يدعها العثمانيون ترحل. والقوّة العثمانية البحرية ما زال يحسب لها حساب في المتوسّط الشرقي، وكذلك هيبة السلطان كمدافع عن الإسلام السنّي وكحام للأماكن المقدّسة؛ وما زال ممكناً للحكومة العثمانية أن تثبت سلطتها إمّا بفعل قوةٍ مباشر أو بموازنة الفئات المحلية بعضها ضدّ بعض. لكن الإدارة العثمانية في مصر لم ترتكز في يوم من الأيام، كما ارتكزت في الأناضول والبلقان، على قاعدة اجتماعية من الحائزين على الأراضي العسكريين الأتراك. وبالتالي، كان ممكناً للقادة المحليين أن ينهضوا، وأن يأملوا في تقوية وإدامة موقعهم بوضع اليد على حيازة الأرض وضريبة الأرض. إن طبيعة وتطور هذه القيادة المحلية قد أوضحتهما الدراسات الحديثة التي كتبها إيالون، هولت، وشو[1]. هذه الزعامة لم تأتِ من الطبقة الدينية ولا من قادة الجسم العسكري. أجل، كان القادة الدينيون (ليس أساتذة الأزهر بل بالأصحّ رؤساء العائلات الحائزة على زعامة وراثية لإحدى «الطرق» المهمة) يمتلكون بعض الأسلحة في أيديهم: صلة ارتباط مع التجار المسلمين المنخرطين في تجارة نهر النيل والبحر الأحمر، السيطرة على الأوقاف، رابطة وثيقة مع سكان المدن الصغيرة والريف،

(1) D. Ayalon, «Studies in al-Jabarti I. Notes on the transformation of Mamluke society in Egypt under the Ottomans», in **Journal of the Economic and Social History of the Orient,** 3 (1960); P.M. Holt, **Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922** (London, 1966), chs. 5, 5; Shaw, **Financial and Administrative Organization.**

وبالطبع هيبة العراقة الدينية والتعليم الديني. لكن التجربة الطويلة للحكم العسكري، ومجموع تقليد علماء السنّة، قد علّماهم أن يلعبا دوراً حذراً وثانوياً، وعلّما الشعب أن ينظر إلى أي مكان آخر من أجل قيادة سياسية. وكان لقادة «الأفواج السبعة» كذلك بعض المزايا الجليّة؛ لكن لعله بمجرّد أن بدأ الجسم العسكري ينخرط في المجتمع المصري والانضباط العسكري يتراخى، لم يعد تضامن الأفواج على درجة توفّر لها تلك «**العصبية**» التي كانت ضروريةً لمن يرغب في أخذ السلطة والاحتفاظ بها. في غياب العائلات المحلية ذات التقليد القيادي، كانت الفئات الوحيدة التي تستطيع توفير العصبية اللازمة هي بيوتات «المماليك»: هؤلاء لم يكونوا جسماً عسكرياً بل كانوا نُخَباً خلقها رجال يملكون سلطة سياسية أو عسكرية ويرثون هيبتهم، وتتألف من معتَقين مدرّبين في خدمة رؤساء المؤسّسة، ويربطهم تضامن يجب أن يدوم مدى الحياة. إن تدريب وتقليد هذا الحرس أنتجا أفراداً عرفوا كيف يجعلونه نواة يمكن أن يجتمع حولها الزعماء الدينيون، شيوخ الأفواج، النقابات الشعبية (طوائف الأصناف)، ووراءهم تركيبات مصر الكبيرة الفضفاضة، «**نصف حرام**» و«**نصف سعد**»؛ وعندئذ، بهذا التراكب، يؤمّنون سلطة فعلية ـ يحصلون لأنفسهم وأتباعهم من الحاكم (الوالي) على رتبة باي (بيه، بك) وبالتالي على المناصب العليا التي يعيَّن فيها البكوات، ويسيطرون على نظام التزام الضرائب. لكن التركيب كان هشاً: فـ «البيت» قد يدمّره آخرون، هكذا «القاسمية» دمّرهم حلف جمعَ «الفَقارية» و«القَزدُغلية»؛ لكن الحزب المسيطر الجديد قد ينقسم، كما انقسم الفقارية والقزدُغلية، أو قد يضطر إلى مجابهة خصوم جدد؛ والولاة العثمانيون، شأنهم في ذلك على الأرجح شأن قوى محلية أخرى، يمكن أن يستخدموا خصوماتهم لإضعافهم جميعاً.

في الولايات العربية الموجودة شرقي مصر، وُجد أيضاً وجهاء (أعيان)، لكن في أشكال مختلفة. في مركزين إقليميين، هما صيدا (فيما بعد عكّا) وبغداد، نجد ظاهرة المؤسسة المملوكية نفسها كما في مصر. لكن في

كليهما، نجد بيتاً مملوكياً مفرداً، مع ميل إلى الانقسام، أجلْ، لكنه يحتفظ رغم ذلك بتضامنه. في كلٍ منهما، شكّل المؤسسة والٍ قويّ، وأمّنت الحكم لنفسها بعد وفاته واحتفظت به حتى ثلاثينات القرن التاسع عشر. لماذا قبلت الحكومة العثمانية هذا الاحتكار الفعلي للسلطة على يد مؤسّسة؟ يمكن اقتراح أسباب عديدة.

أولاً، كانت بغداد وعكّا على السواء مخفر «حدود»: بغداد قائمة أمام حدود مضطربة مع فارس ومع سكان شيعة في الجوار غير مضموني الولاء. عكا قائمة قرب الحدود مع مصر المستقلة تقريباً، ومفتوحة على البحر المتوسط، ومنتصبة أيضاً عند قَدَم تلال وهضاب شمالي فلسطين وجنوبي لبنان، وقد أظهر سكان هاتين المنطقتين في الماضي أكثر من رغبات استقلالية وعزماً على التحالف مع قوى من الخارج. ففي السنوات 1770، قام تركيب من حكام جيلين شبه مستقلين وقوات مصرية جاءت على الطريق الساحلي عبر فلسطين وقوات بحرية روميّة/روسية في شرقي المتوسّط فهدَّدَ تهديداً خطيراً السيطرة العثمانية على سورية الجنوبية. في الموقعين معاً (كما في بعض الولايات الأخرى من الأمبراطورية) كان إذاً في صالح الباب العالي أن يقبل حكم فئة تستطيع المحافظة على قوات مسلّحة فعالة، وجباية الضرائب، وصون ولاء الأقاليم للسلطان في المرجع الأخير.

في كليهما، من جديد، تآكلت المؤخّرة الريفية تدريجياً: في عكا ـ صيدا أكلها أسياد تلال فلسطين ولبنان، في بغداد أكلها قادة قبائل كمشايخ المنتفك، الذين بسطوا سيطرتهم على معظم الأرض وبالتالي على جباية ضريبة الأرض، وكذلك على كثير من مخافر الجمرك. لم يكن هناك بالتالي نفس المهماز الذي كانت توفره «**الالتزامات**» في مصر لمطامع وخصومات القوى المدينية. فضلاً عن ذلك، كانت هذه القوى المدينية أضعف مما هي في القاهرة، وبالتالي كان المجال أقل رحابة إن كان المُراد إنشاء تركيبات قويّة. صيدا وعكّا مدينتان صغيرتان، بدون عائلات دينية كبرى؛ مؤخرتهما الريفية كانت بشكل واسع في حوزة مسيحيين ودروز وشيعة، ولم تكن تحوي

«أوقافاً» كبيرة. في بغداد، كانت توجد عائلات من «علماء السنّة»، لكن سلطتهم الاجتماعية حدّها ولا شك إمساك الشيعة والبدو بالريف. في المركزية، كانت التجارة إلى حدّ كبير في يد أجانب أو أبناء أقليات، يهود وأرمن في بغداد، أرثوذكس ومسيحيين متّحدين (روم كاثوليك) في صيدا وعكّا.

الموصل بدورها تُظهر صورةً مختلفة. صحيح أنه فيهما كما في عكّا وبغداد استطاعت فئة محلية أن تفرض نفسها على الحكومة العثمانية وتصرّ على حاكم يؤخذ من المدينة نفسها. لكنها تختلف عنهما في أن الحاكم لا يتحدّر من بيت مملوكي بل من عائلة، هي آل الجليلي، كانت آتية، كما في حالات كثيرة في التاريخ الإسلامي، من الخارج (وهي من أصل مسيحي) وكانت بالتالي مؤهّلة لأن تخدم كنقطة ـ بؤرة لفئات عديدة مختلفة. ربّما هنا أيضاً يمكن أن نجد تفسيراً لهذه الوقائع في بعض خصائص المدينة. للموصل مؤخرة ريفية صغيرة. وامتداد نفوذ الاقتصاد المديني قلّما يتخطّى سهول ووادي النهر المحيطة بالمدينة مباشرة؛ وراء ذلك، يمتد الإقليم البدويّ وإمارات الجبال الكردية. داخل هذه القطعة الصغيرة المنفردة، التي تكاد تكون مدينة ـ دولة، تستطيع السياسات المدينية العمل بذاتها بدون أن تعترضها مداخلة كبيرة من الخارج. كانت المدينة نفسها مركزاً كبيراً للتربية الإسلامية السنيّة، وحول مساجدها ومدارسها نشأت بعض العائلات ذات التقليد الديني والهيبة، كآل العمري، حرّاس الأرثوذكسية الدينية في شمالي العراق. وقد كانت أيضاً مركزاً تجارياً مهماً، يقع على الطريق الرئيسي من اسطمبول وآسيا الصغرى إلى بغداد والخليج، وهو بمثابة مركز جمع وتوزيع لأقسام من الأناضول وفارس؛ وتجارتها كانت على نطاق واسع في أيدٍ إسلامية. هنا مرة أخرى نجد تركيب فئة دينية مع برجوازية تجارية. فضلاً عن ذلك، لم تكن مركزاً عسكرياً بذات أهمية بغداد. القوات المسلحة الرئيسية كانت قوات محلية يرفعها الولاة من آل الجليلي، أما الإنكشارية فقد أصبحوا بشكل رئيسي تنظيماً سياسياً لأحياء المدينة وتحت إشراف قادة محليين. لم يكن هناك إذاً جسم عسكري قادر على موازنة هيبة الوجهاء المحليين.

بقي لنا أن ننظر إلى مدن سورية والحجاز، دمشق وحلب والمدن المقدسة وتوابعها. هنا نجد «سياسات الأعيان» في شكلها الأكثر نموذجية. من جهة، بقيت السلطة العثمانية حقيقية؛ وكان يجب أن تكون واقعاً حقيقياً، لأن شرعيّتها، في أعين العالم الإسلامي، كانت مرتبطة بسيطرتها على المدن المقدّسة وطرق الحج، وأيضاً لأن السيطرة على الهلال الخصيب هي التي كانت تحدّد كون اسطمبول، وليس القاهرة أو أصفهان، هي التي يجب أن تهيمن على قلب العالم الإسلامي. ومع أن هذه السلطة قد تبدو مسَلّمة لفئة محلية، مثلاً آل العظم في معظم القرن الثامن عشر، فقد كان يمكن أن تُسترجع، إما بالطريقة التي كرّسها الزمن، طريقة تنصيب والٍ ضدّ آخر، أو بالطرق العسكرية المباشرة: المهم، أن الطريق الأمبراطوري إلى الشام والحجاز مفتوح.

من جهة أخرى، كانت سلطة الأعيان كبيرةً بشكل خاص في هذه المدن؛ وهنا لم يكن الأعيان فئة من المماليك بل كانوا برجوازية قديمة مع زعمائها، «**الأشراف**» في الحجاز، والعائلات الكبرى في دمشق وحلب والمدن السورية الأصغر، ولبعضها تقليد ديني وتعليمي (وهم في حلب وولايتها يدّعون لقب وامتيازات «الأشراف»). كانت هذه الطبقة على ما يكفي من القوة لكي تمتص في ذاتها عائلات من أصل عسكري كان يمكن أن تنمو حولها ولاءات منافسة وبيوتات مماليك، ولكي تضيّق سلطة الوالي أو على الأقل لكي تضمن ممارسة سلطته لصالحها هي، بل وفي بعض الأحيان لكي تثور بنجاح ضد الوالي ولكي تحكم هي المدينة لفترات (في حلب مراراً، وفي دمشق سنة 1830).

في حلب ودمشق على حد سواء، كانت هذه الطبقة ممثلةً في ديوان الوالي وكان لها بالتالي منفذ إلى الوالي. في حلب، ضمّ الديوان بين أعضائه: «**المحصّل**»، وهو وجيه محلي كان يلتزم أهم الضرائب؛ و«**سردار**» الإنكشارية، وهو، كما سنرى، مفتوح لنفوذ الوجهاء؛ و«**المفتي**»، و«**النقيب**»، و«**العلماء**» الرئيسيين؛ و«**الأعيان**» بالمعنى التقني الحصريّ أي أولئك الوجهاء

الذين كانوا أعضاء وراثيين في الديوان. في دمشق، كان تركيب الديوان مشابهاً. لكن الوجهاء لم يكن لهم منفذ إلى الوالي فقط، بل كانوا في وضعية بينه وبين أن يحكم بدونهم. فهم مسيطرون على مصادر السلطة في المدينة: ليس فقط الطبقات الغنية والقائمة بل أيضاً الدهماء. هذه السيطرة تمارَس عبر المؤسسات الدينية، والأحياء الشعبية، وفوق كل شيء الإنكشارية. في المدينتين معاً، كان هناك تمييز قطعي بين «**الكابيكول**» وهم الإنكشارية المعسكرين في القلعة، و«**اليرليه**» وهم المساعدون المحليون أو ذُريتهم. ومع ذلك، ففي حلب فقدَ هذا التمييز معناه وكانوا على حد سواء فئات محلية مفتوحة للتأثيرات المحلية، بينما في دمشق كان «الكابيكول» قوّة سلطانية مرسلة من اسطمبول، لكنْ بما أنهم لم يكونوا تحت رقابة الوالي، بل فقط تحت رقابة «**آغا**» هم المقيم بعيداً في اسطمبول، فهذا جعلهم أيضاً معرّضين للضغوطات المحلية. في المدينتين كانت لهم صلات وثيقة مع بعض الحِرف (مرة أخرى نجد هنا نقابة الجزارين الشديدة الحضور) ومع بعض الأحياء الشعبية حيث تجمّع الوافدون من الريف والرجال المنخرطون في تجارة القوافل: في حلب أحياء بنقوسه وباب النيرب، في دمشق حي الميدان، الذي دعاه قنصل فرنسي «الضاحية الثورية» «le faubourg révolutionnaire» للمدينة. كان هؤلاء ومن خلالهم الوجهاء يستطيعون صنع وفكّ النظام العام؛ كانوا يستطيعون أيضاً التحكّم بنظام الضرائب في المدينة ما دامت الضرائب تجبى عبر مشايخ الأحياء والنقابات.

كان الوجهاء يستمدون ثروتهم من مصدرين: التجارة والأرض. لقد اعتمد المؤرخون على تقارير القناصل إلى درجة مالوا معها إلى المبالغة في أهمية التجارة مع أوروبا، التي كانت هي التي تعني القناصل بشكل رئيسي. لكن ثروة دمشق وحلب جاءت على نطاق واسع بطرق أخرى، طريق الحجّ والطرق عابرة الصحراء إلى بغداد وفارس والخليج، وفي ذلك الوقت كانت الأولى بكاملها والثانية جزئياً في أيدٍ مسلمة. إن التاجر المسلم الثري يظهر في تقارير القناصل أقل مما يظهر الأرمني أو الروم الكاثوليك أو اليهودي،

لكنه ربّما كان أهمّ منهم في هذه الحقبة. أمّا الأرض، فقد كانت بساتين دمشق والسهول الغنية حول المدن إلى حد كبير ملكاً فعلياً للوجهاء، سواء كـ «ماليكان» أو كـ «وقْف»؛ حين لم تكن هكذا، كان في وسع الوجهاء أن يأملوا في الحصول على التزام الضرائب. أياً كان الشكل الذي اتخذته سيطرتهم على القوى، فقد أعطتهم السيطرةَ على تموين المدينة بالقمح، وفي المدينتين يمكن أن نراهم يستخدمون هذا الأمر في خلق ندرة مصطنعة وذلك ليس فقط من أجل رفع الأسعار وكسب الثروة بل من أجل الهيمنة على الوالي بتسبيب اضطرابات هم وحدهم يستطيعون تهدئتها.

ففي سورية كما في مصر، ربّما كانت صراعات الزمر دائرة بشكل رئيسي حول السيطرة على التموين الغذائي وضريبة الأرض من أجل ذاتهما وكأدوات سياسية. من أجل ذلك تشكّلت التركيبات السياسية وبسبب هذا كان يمكن أن تتشكّل. لكن ببساطة، بما أن المتنازع عليه كان كبيراً، كانت التركيبات هشّة. حوالي مطلع القرن التاسع عشر، على الأقل في حلب، يبدو الوجهاء كوجهاء يفكّون قبضتهم عن التركيبات التي شكّلوها، وتبدو السلطة تنتقل إلى أدواتهم السابقة، رؤساء الإنكشارية. أضحى هؤلاء هم الذين يحرزون الآن السيطرة على القرى وينشئون التحالفات ليس فقط مع قوى المدينة بل أيضاً مع شيوخ البدو والأكراد في الأرياف. لكن ربّما كانت سلطتهم أيضاً أكثر هشاشة من سلطة المماليك في مصر، لأن الحياة المدينية والحضرية في سورية كانت أكثر هشاشةً بكثير: كانت سلطة الأكراد والبدو المستقلة تأكل الأرياف.

VI

من الواضح أن إصلاحات حقبة «**التنظيمات**» في الإمبراطورية العثمانية والإصلاحات المشابهة في مصر (وكذلك في تونس) كانت، إذا ما حُملت إلى نهاياتها المنطقية، ستدمّر سلطة الأعيان المستقلة ونمط العمل السياسي الذي جعلته ممكناً. كان هدف الإصلاحات إنشاء إدارة وحيدة النمط ومتمركزة،

ترتبط مباشرة بكل مواطن، وتعمل بالتوافق مع مبادئها العقلانية في العدل، مطبّقة بالتساوي على الجميع. لكن هذه الأهداف، وإن كان في الإمكان إنجازها إلى حد ما، لم تكن ممكنة التطبيق إلى النهاية. وفي اسطمبول والقاهرة سواء بسواء كانت نتيجة الإصلاحات قد جرفتها وزادتها تعقيداً عواملُ من نوع: وجود حاكم مطلق كان يريد تطبيق الأفكار الجديدة فقط إلى الحدّ الذي لا تهدّد وجوده بل تقوّي موقعه الخاص؛ النمو التدريجي لوعي بالشأن العام لدى بعض الفئات، التي لم تعد تريد أن تُحكَم لصالحها من فوق بل أصبحت ترغب في الإسهام في السيرورة؛ بل وحجم وتنوّع منظومة الحكم العثمانية التي كانت تعمل بشكل مختلف في مختلف الأماكن.

في القاهرة (وكذلك على ما يبدو في تونس)، لعب الإصلاح في المقام الأوّل لصالح الحاكم. بالواقع، كان الهدف الأوّل والرئيسي لمحمد علي هو تدمير كل المنافسين لسلطته. لقد كُتب الكثير حول تدمير أعيان المماليك، ولعله أُعطي انتباه زائد للوليمة الشهيرة، وقليل من الانتباه لحدث ذي أهمية أكثر دواماً، ألا وهو إلغاء نظام «**الالتزام**». كان الاحتلال الفرنسي قد أضعف سيطرة المماليك على الالتزامات، وقد سهّل ذلك لمحمد علي إنهاء النظام. هذا العمل دمّر بآن معاً الوسيلة التي أمّنت بها البيوتات العسكرية سلطتها، وهدفَ مطامحها. بجباية الضرائب مباشرةً، ضمن محمد علي أنه لن تقوم طبقة جديدة من «الملتزمين»؛ وفي نهاية عهده، حين بدأت تولد طبقة جديدة من ملاكي الأراضي، لم يكن لهم في البداية نفس الوسائل التي كانت للمماليك في الضغط على الحكومة. صحيح أنهم سرعان ما أصبحوا قادرين على الحصول على موقع سلطوي كبير في الاقتصاد الريفي، لكن ملكية الأرض بذاتها لم تخلق سلطة سياسية مرة أخرى إلى أن بدأ إسماعيل يحتاج إلى مساعدتهم ومساندتهم في سبعينات القرن التاسع عشر.

كانت سطوة البيوتات المملوكية في القرن الثامن عشر قد تداركت في القاهرة سير التطور الذي حصل في الآستانة، ألا وهو نمو القدرة السياسية

لرجال الخدمة المدنية. بالتالي لم يكن هؤلاء قوة مستقلة توجب على محمد علي الاعتراف بها، وفقدوا أهميتهم مع نشوء نوع جديد من الإدارة يحتاج إلى نماذج جديدة من الذكاء. كثيراً ما كان الإداريون الجدد من الأقباط أو غيرهم من المسيحيين، ممن ليست لهم بوصفهم هذا سلطة ذاتية، أو كانوا رجالاً من أصول متواضعة دُرّبوا في البعثات التعليمية أو في المدارس المخصّصة لذلك ومدينين بترفيعهم لحظوة الحاكم. العائلات الدينية القديمة أيضاً، مع بقاء هيبتها الاجتماعية إلى حد كبير وبشكل واضح، فقدت سلطتها السياسية وحرّيتها في العمل، اللتين بلغتا ذروتهما في السنوات التي أعقبت الاحتلال الفرنسي. إن إلغاء الالتزامات (التي كانوا قد استفادوا منها في الفوضى التي سببتها هزيمة المماليك على يد الفرنسيين)، وضعف منظومة الأوقاف، ونموّ أنظمة قوانين جديدة، وإهمال محمد علي لمنظومة التعليم الديني القديمة، إن هذا كله ساعد في إضعافهم. في الوقت نفسه، فقدت طبقة التجار القديمة كثيراً من سلطتها وازدهارها، مع فتح البحر الأحمر للملاحة البخارية في منتصف القرن التاسع عشر، حتى قبل إنشاء قناة السويس، ومع نمو تجارة القطن الواسعة النطاق مع أوروبا، والتي كانت كلها تقريباً في أيدي أوروبيين أو مسيحيين محليين أو يهود.

أصحاب السلطة السابقون حل محلّهم محمد علي. مثلهم، بنى جيشه الخاص وفئته الخاصة من ضباط ورسميين للسيطرة عليه. لكنه نجح في عمل ما أخفق أسلافه في عمله وخلق حول نفسه حرساً «مملوكياً» واحداً وبلا منازع: جنود حظّ أو فتيان يافعون، أتراك، أكراد، شركس، وألبان (مع نفر من الأوروبيين والأرمن لأغراض خاصة)؛ غرباء عن مصر، مدرَّبين في خدمته، مَدينين له بترقيتهم، مع شيء من عصبية حرس مملوكي لكن أيضاً مع شيء مغاير، هو تربية أوروبية، معرفة بالشأن العسكري الحديث أو بالعلوم الإدارية، وباللغة الفرنسية التي عبْرها جاءت هذه المعرفة (هنا أيضاً يمكن أن نذكر، بشكل عابر، تطوراً مشابهاً في تونس: يمكن اعتبار خير الدين التونسي نموذجاً لهذه الفئات الأخيرة من المماليك المتأوربين).

كان هناك بلا ريب استياء حيال غلبة الحاكم وحرسه، وسوف يجد تعبيره في وقت متأخر (أولاً في حوادث 1879 ـ 1882)، بل سوف يصير لحناً معاوِداً في الحركة القومية المصرية. لكن في زمن محمد علي لم يكن يستطيع التعبير عن نفسه لأنّ أدوات العمل السياسي كانت هي أيضاً قد دُمّرت. التزام الضرائب رحل نقابات الحرف بقيت، كما بيّن البروفسور بير[1]، إلى وقت أبعد مما تصوّر الكثيرون، وكذلك «**الطرق**»، لكن الشرطة الأكثر ضبطاً للشوارع والبازارات جعلت العمل الشعبي أكثر صعوبة. في الريف، دمّر تحضير البدو ونمو سلطة «**العمدة**»، وهو عميل الحكومة في القرى، دمّرا سائر وسائل العمل الممكنة[2]. يبدو كذلك أن محمد علي وطّد نفسه على التصرف بهؤلاء الزعماء الشعبيين الذين خدموا، في فترة الفوضى التي سبقت مجيئه إلى السلطة، كمعبّئين للدعم الشعبي لصالح المتبارين من أجل السلطة: بشكل خاص، عمر مكرم. إذْ، رغم أن المؤرخين المصريين الحديثين يميلون إلى اعتبار عمر مكرم زعيماً قومياً، لعلّه من الأفضل أن نعتبره وسيطاً، رجلاً كان له بوصفه «**نقيباً**» منفذٌ إلى الرؤساء العسكريين لكن كان له أيضاً أتباع شعبيون. بالحقيقة استخدم مواهبه نيابة عن محمد علي ولمصلحته: لكن حياله وحيال الجند الألبان على حد سواء، كان محمد علي يعرف أن الفعل الأول لمستبد فطن هو تدمير أولئك الذين بمساعدتهم استولى على السلطة.

إن هذين العاملين، غلبة سلطة الحكومة وغياب أدوات العمل السياسي، هما اللذان يفسّران لماذا السياسة (فيما عدا «السياسة البلاطية») اختفت عملياً في مصر من السنوات 1820 حتى السنوات 1870. لكن الحالة تغيّرت في

(1) G. Baer, **Egyption Guilds in Modern Times** (Jerusalem, 1964).

(2) G. Baer, «Bedouin Sedentarization in Nineteenth Century Egypt», in **Die Welt des Islam** (1957); «Dissolution of the Egyptian Village Community», in **Die Welt des Islam** (1959); «The Village Shaikh in Modern Egypt», in U. HEYD, ed., **Studies in Islamic History and Civilization** (Jerusalem, 1961).

السنوات 1870. لقد ضعفت سلطة الحاكم مع نمو الضغط الأجنبي على إسماعيل، وظهرت أقنية جديدة للرأي والعمل، مع إنشاء صحافة غير رسمية وتزايد سكان المدن وانحلال الأمن الريفي وإعادة إحياء الأزهر بإشراف الخديوي وصيرورة مصريين من أصل فلاحي ضباطاً في الجيش. مرّة أخرى إذاً، نجد نشاطاً سياسياً ومرة أخرى إنها «سياسات الأعيان». القادة الذين برزوا كانوا يأتون، كما يمكن التوقّع، من المؤسسة «المملوكية» التي شكلها محمد علي، والتي كانت آخذةً في الانقسام، وكان لأعضائها القياديين استقلال أكبر لأنهم الآن أصبحوا ملاّك أرض، عبر منح الأرض من الحاكم وبطرق أخرى. رياض، نوبار، شريف، البارودي، هم السياسيون الجدد، ووراءهم يستطيع المرء رؤية ظلال فئات مختلفة داخل العائلة الحاكمة. كسياسيين، ما زالوا يعملون بالطريقة التقليدية، بإنشائهم «بيوتات» ومنظومات زبائن خاصة بهم. ولم يكن أحمد عرابي وضباط الجيش في المرجع الأول زعماء بقدر ما كانوا أدوات يستخدمها السياسيون: لعلنا كرسنا انتباهاً زائداً لعرابي، وقليلاً من الانتباه لمحمود سامي البارودي وسواه من أمثاله. إن صدمة التدخل الإنكليزي ـ الفرنسي هي التي دمّرت لعبة المناورة وموازنة القوى، لعبة السياسيين الدقيقة؛ السيف، ضَربَ اليد التي كانت تمسك به، وبدا للحظةٍ كأنه يملك قدرةً بذاته وهو يرفرف في الهواء، قبل أن يهوي على الأرض.

وبعد الصدمة الأولى للاحتلال البريطاني، بدأت «سياسات الأعيان» مرة أخرى. كان الحكم البريطاني غير مباشر، كان هدفه الرسمي جعْل انتهاء الاحتلال ممكناً، ولسنوات عديدة كان غير واثق بنفسه؛ كان بحاجة إلى وسطاء، حتى بعد ما وجد كرومر سياسةً وأمّن مواقع الحكم الجوهرية في الحكومة. فضلاً عن ذلك، كان هناك بعض الاستقطاب الثنائي للسلطة بين الوكالة والقصر. في ظروف كهذه، كان في وسع الأعيان أن يلعبوا سَهْماً، وكما هو معتاد، سهماً ملتبساً، داعمين الاحتلال البريطاني لكن أيضاً لاعبين بشكلٍ حذر دور نقاطٍ ـ بؤرٍ للاستياء. لم يصبح دورهم أقل أهمية إلا في منتصف تسعينات القرن التاسع عشر، مع شروع كرومر في الحكم بطريقة

مباشرة أكثر، عبر مستشارين إنكليز ووزراء دمى، بينما من جهة أخرى بدأ الخديوي الجديد اختبار نموذج جديد من السياسة، سياسة الطلاب القوميين وجمهور المدن.

في القاهرة إذاً، كان مفعول إصلاحات محمد علي تدمير الزعامة السياسية القديمة وإبدالها عاهلٍ مطلق بها تدعمه مؤسسة عسكرية جديدة. أما في الآستانة فلم تكن السيرورة بهذه البساطة، وذلك لأسباب عديدة لكن ربّما بشكل رئيسي بسبب وجود مؤسسات قديمة وعميقة الجذور. لقد أسفرت الإصلاحات عن تدمير إحدى هذه المؤسسات، أفواج الإنكشارية. وأضعفت مؤسسة أخرى، لكن إلى حد فقط: فلم يعد القصر بعد الآن مصدر الخوف والحظوة الوحيدة، ثروته حُدّت أكثر، رجاله صاروا أقلّ عدداً، لم يعد يستطيع أن يحكم إلاّ من خلال بروقراطية ماهرة ومتخصّصة، وإنْ، من جهة أخرى، ظل بيت عثمان بؤرة الولاء، وما زالت مجموعة معقدة من العادات السياسية تعطي السلطان سطوة أخيرة فوق رسمييه ورعاياه. لكنّ مؤسسةً ثالثةً ازدادت قدرةً وسلطةً: البروقراطية العليا. فقد صفّي منافسوهم العسكريون. وعدا عن ذلك، كانت الحاجة إليهم أكبر منها في أي وقت آخر لأنهم الرجال الوحيدون القادرون على تشغيل المنظومة الإدارية الجديدة. وكما أوضح كتاب السيد ماردين الكلاسيكي[1]، كانت هذه المنظومة تجسّد إلى حدّ كبير أفكارهم، أو على الأقل أفكار أولئك الذين دُرّبوا كدبلوماسيين أو تراجمة، حول كيف يجب أن يُحكَم المجتمع. كانوا فئة على ما يكفي من المتانة لتبقى في موقع الرقابة والسيطرة؛ وكانت تجمعهم بعض القيم المشتركة ـ الإيمان بالأمبراطورية، الإيمان بالحضارة الأوروبية الحديثة، تأويلٌ ما لقوة أوروبا بحدود ومصطلحات العدالة والمعقولية والجدوى؛ إلى حد كبير كانوا فئة وراثية، ينتمون لعائلات لها تقليد طويل في الخدمة العامة، وعندما انتهى النظام القديم الذي بموجبه كانت الدولة تقبض على ملكية الرسميين الذين

---

(1) S. Mardin, **The Genesis of Young Ottoman Thought** (Princeton, 1962).

ماتوا أو سقطوا، نمت ثروتهم ونما بالتالي انغراسهم في النظام الموجود.

إن تقسيم السلطة بين القصر والخدمة المدنية، واختلاف مصالح الدول الأوروبية وتدخّلها، وحجم وتعقّد الخدمة المدنية، هذا كله قاد إلى نشاط سياسي ما. لكنه ما زال سياسةَ بلاط أو بروقراطية أكثر منه سياسة أعيان: كان سياسة رجال ترتكز سلطتهم في المرجع الأخير على موقعهم في الخدمة العامة، ويكافحون من أجل تأمين غلبتهم وغلبة أفكارهم. هنا أكثر أيضاً من مصر كانت الشروط لنموذج نشاط سياسي أكثر انفتاحاً قد دُمّرت. لقد ذهب الإنكشارية، وفيما عدا بضع حوادث معزولة، لم تلعب دهماء اسطمبول أي دور سياسي كبير حتى حوالي نهاية القرن. ولم ينجرّ ضباط الجيش الجدد إلى السياسة على يد الفئات المتبارية، ربما لأن ذكرى الإنكشارية ما زالت ماثلةً في الأذهان لتعلّمهم خطر ذلك. وفقد «**العلماء**» معظم أهميتهم، كما في مصر، مع تضاؤل وظائفهم الرسمية في منظومات الشرع والتعليم. كبار العلماء، كما شرح البروفسور هايد[1]، كانوا إلى حد كبير مساندين للإصلاح، وذلك لأسباب عديدة: هم أيضاً، بطريقتهم، كانوا يتمنون للأمبراطورية أن تكون قوية من جديد، وبعضهم فهم شروط صيرورتها قوية. بدافع الاقتناع والمصلحة كانوا إلى جانب النظام القائم، والمثلُ الأعلى البروقراطي للحكم من فوق في ضوء مبدأ عدل وضبط لم يكن قليل الجاذبية على رجالٍ نُشّئوا في التراث السنيّ للسياسة.

تعويضاً لفقدان أدوات داخلية للعمل، كانت هناك، هذا ما يجب أن يقال، بعض القوى الخارجية التي يمكن أن تتدخّل في الموضوع. كانت فئات مختلفة من الرسميين مرتبطة بسفارات أوروبية مختلفة. كانت هناك أيضاً روابط مع قوى ذات بأس في ولايات أو تابعات الأمبراطورية. إن العلاقات

(1) U. Heyd, «The Ottoman Ulema and Westernization in the Time of Selim III and Mahmud II», in Heyd, ed., **Studies in Islamic History**...

ومقالة هايد مترجمة في هذا العدد من مجلة **الاجتهاد**.

بين محمد علي والفئات الإصلاحية في الآستانة تحتاج إلى مزيد من الدراسة، لكن من الواضح، استناداً إلى المصادر الديبلوماسية، أن أحد أهداف سياسة محمد علي الطليعية في سورية وفي آسيا الصغرى بين سنتي 1838 و1840 كان رفع أصدقائه الخاصين بين سياسيي البلاط الأتراك إلى سدّة السلطة في اسطمبول. أيضاً، إن احتمال وجود صلات بين فئات في اسطمبول كانت معارضةً للإصلاحات وحركات من نوع حركة دمشق في سنة 1860 أمرٌ يحتاج إلى تنقيب.

لكن ليس في وسع قوى خارجية كهذه أن تعوّض نقص أدوات العمل السياسي داخل اسطمبول. هنا كما في القاهرة كانت حقبة «**التنظيمات**» حقبة سكون سياسي، لكن هنا أيضاً، بدأ تغيُّرٌ في السنوات 1860 و1870، ولأسباب مشابهة: من جهة، ضعف سلطة الحكومة ونمو الضغط الأوروبي؛ ومن الجهة الأخرى، ظهور أدوات عمل جديدة ـ الصحافة، الأنتلجنسيا (رسميون وضباط من أصول ومرتبة متواضعة، طلاّب وخريجو المدارس العليا)، والأفكار الجديدة للعثمانيين الفتيان التي تشكّل نقداً قوياً للمبادىء الكامنة تحت الإصلاحات.

هكذا، مرةً أخرى كان هناك مجال للسياسيين، لكن من كان السياسيون؟ هنا كما في القاهرة جاءوا من داخل منظومة الحكم. على الرغم من كل ردائه، وهو رداء عاهل مستبدّ مسلم تقليدي، كان السلطان عبد الحميد الثاني، بمعنى من المعاني، سياسيّ المقدّمة في الأمبراطورية: أول سلطان ينزل إلى الحلبة السياسية، مستخدماً شتى الوسائل لتوليد شعور شعبي وتعبئة دعم إزاء حكومته كما وإزاء الدول الأوروبية على حد سواء. لكن ما أن أصبحت المونارخية سياسية، لم يعد في وسعها أن تخدم كنقطة التحاق لكلّ قوى المجتمع. بدأ أشخاص آخرون من العائلة العثمانية ومن العائلة الخديوية المصرية النسبية يأتون إلى الصدارة كنقاط يمكن أن يتبلور حولها الولاء أو الاستياء. والذي كان أهم أيضاً هو أن عبد الحميد كسر الترابط بين القصر والبروقراطية العليا الذي كان قد تواصل رغم بعض التوترات إبان حقبة

«**التنظيمات**»: بعض أعلى الرسميين، من ذوي الوضعية والثروة الموروثتين، تساندهم الطبقة الرسمية وهذه السفارة الأوروبية أو تلك، أصبحوا نقاط التقاء من أجل معارضة محترزة. لفترة من الزمن نشأت سياسة أعيان تتعايش مع سياسة البلاط في قصر يلدز. كلاهما نحّتْهما السيرورة التي بدأت مع ثورة تركيا الفتاة وأدخلت تركيا في عصر السياسة الجماهيرية الحديث. لكنه أمرٌ ذو دلالة أن يكون زعماء ثورة تركيا الفتاة والثورة الكمالية التي تلتها تحدّروا هم أيضاً من صفوف الرسميين والضباط العثمانيين. تركيا الحديثة كالأمبراطورية العثمانية الأخيرة بُنيت حول هيكليّة مؤسّسات الحكم القويّة والجيّدة التجذّر.

إذاً، في القاهرة والآستانة على حد سواء عَملت الإصلاحات لصالح سلطة الحكومة في مقابل سلطة الرعية، وإن كان في كل من المدينتين عنصر مختلف في الحكومة جنى الربح الأكبر من التغيير. أمّا في ولايات آسيا العربية فلم يكن لهذا التطوّر أن يبرز حتى نهاية القرن، بل وعندئذٍ ليس بشكل كامل. قبل هذا، فإنّ الإصلاحات، بقدر ما طبّقت، لم تُضعف سلطة أعيان المدن وفي بعض النواحي قوّتها.

كانت هناك أسباب عديدة لهذا الأمر. ليس كافياً أن نعلله ببُعْد دمشق وحلب وبغداد وجدّة عن اسطمبول. أجل قد يكون لبعد المسافة شأن فيما يخص بغداد، أما سورية وغربي الجزيرة العربية فقد أحسّتا بتأثير وسائل المواصلات الحديثة حتى قبل افتتاح قناة السويس وقبل إنشاء السكك الحديدية الأولى. خطوط البواخر افتتحت اعتباراً من السنوات 1830 (وفي زمن حوادث 1860 في سورية، كان ممكناً تعزيز الجيش العثماني هناك بسرعة عن طريق البحر)، ومُدّت خطوط التلغراف في السنوات 1860. من أجل الأسباب الرئيسية التي جعلت المدن الإقليمية العربية تستجيب بطريقة مختلفة **للتنظيمات**، يجب النظر في اتجاه آخر، وفي المقام الأوّل إلى واقع أنها كانت مدناً إقليمية. كانت يد الحكومة أخفّ ثقلاً هنا منها في العاصمة، وثمة بيّنات كثيرة تدل على أنها، مع سير القرن قُدُماً، باتت يُنظر إليها كغريبة بمعنى ما، كما لم تكن الحال في وقت سابق حين كان الفكر والشعور السياسيان يتخذان على

نحو طبيعي شكلاً دينياً. الحكومة المصرية التي حكمت سورية والحجاز في سنوات 1830، والحكومة العثمانية التي حلت محلّها، كلاهما كان يُنظَر إليهما من قبل سكان المدن المسلمين كحكومات ممغربة تذهب ضدّ التقليد الديني وضدّ مبدأ الأوّلية السيادية المسلمة، القديم؛ ويبدو أن هذه النظرة إلى الرسميين الأتراك الجدد بوصفهم مجددين مبتدعين، كفار تقريباً، شحذ إدراك أنهم أتراك.

فضلاً عن ذلك، إن التقليد الطويل للزعامة والقيادة بِـ **الأعيان والعلماء** المحليين كان أقوى من أن يُحطم: أجل، في كل ولاية من الولايات، كانت السيطرة العثمانية تُفرض أو يُعاد فرضها بحدّة: في بغداد والموصل بالحملات العسكرية في السنوات 1830، في سورية والحجاز بعد الانسحاب المصري في سنة 1840. هذه التجربة تركت بصمتها بالتأكيد. كانت تعني أن الفئات أو العائلات الحاكمة القديمة فقدت السلطة التي كانت لها في القرن الثامن عشر، لكنها لم تكن تعني بالضرورة أنها تحطّمت. وخلال القرن التاسع عشر كان هناك ميل لدى العائلات ذات الأصل العسكري «التركي» أو المملوكي إلى التمازج مع العائلات ذات الأصل «العربي» والديني لتشكيل طبقة مفردة ذات هيبة اجتماعية. وما زالت بتصرّف هذه الطبقة أدواتُ العمل السياسي التي كانت قد أُضْعفت في القاهرة واسطمبول. وظلّ **العلماء** أهمّ مما كانوا في العاصمتين، وذلك لسببين أوّلهما أنهم أرستقراطية قديمة، غنية، مجذّرة محلّياً، وليسوا نخبة خدمة، والثاني أن المدارس الدينية رغم انحدارها ما زالت تحتكر التعليم الديني. لم يكن هناك مدارس مهنية عليا حديثة في مراكز الولايات، وليس قبل أواخر القرن بدأت العائلات الإسلامية ذات المكانة ترسل أبناءها إلى مدارس البعثات الفرنسية والأميركية أو إلى المدارس المهنية في اسطمبول.

التنظيمات «الشعبية» بقيت أيضاً. كانت الشرطة العثمانية للمدن أقل فعالية من الشرطة المصرية، وبقي الحيّ إلى حدّ بعيد وحدَةً لها زعامتها المحلية. ما زالت نقابات الحرف موجودة، وهناك بعض الأدلّة على أنها

كانت أكثر استقلالاً في سورية على الأقل منها في القاهرة أو اسطمبول: أياً يكن مآل ذلك، يتكلّم إيليا قدسي عن شيوخ نقابات («شيخ الكار») دمشق فيقول إنهم ينتخَبون من قِبل الأعضاء[1]، ويبدو أن الشيوخ في القدس كانوا يؤخذون من بين فقراء **الأشراف** وتحت رقابة **«النقيب»**. الإنكشارية أيضاً، وإن حُلّوا شكلاً وفعلاً في العشرينات، استمرّوا في كونهم قوّة سياسيّة هامّة لجيل آخر على الأقلّ. كانوا إلى حد كبير مسؤولين عن انتفاضة 1854 في الموصل، وهناك تقرير يذكر أنهم ما زالوا يجتمعون بشكل سرّي في حلب سنة 1860. ربما كان هناك استياءٌ شعبي ليُبنى عليه، أكبرُ من ذي قبل. لقد أدّى دخول المنسوجات الأوروبية إلى انحدار سريع للحرف المحلية: المواد الخام التي كانت في السابق تُصنّع يدوياً وتغذّي سوقاً واسعة في حلب أو دمشق باتت الآن تُصدّر إلى فبارك أوروبا الغربية. عدد الأنوال هبط بحدّة: في حلب من 10,000 إلى 4,000 أو أقل، خلال السنوات 1850. هذا كان معناه انحداراً في رفاه الحرفيين والتجار المرتبطين بهم مهنياً: انحداراً كان الشعور به حاداً، وبخاصةٍ أنه في الوقت نفسه كانت تنهض طبقة تجارية جديدة لمعالجة التجارة مع أوروبا، وهذه الطبقة مالت إلى أن لا تكون مستنبطة من السكان المسلمين المحليين. في دمشق، أجل، صمد التجار المسلمون وأمسكوا بقضيتهم حتى في التجارة الأوروبية. لكن في بغداد، التجار اليهود والأرمن هم الذين ازدهروا؛ في حلب، يهود محليون ومسيحيون وأوروبيون؛ في بيروت، مسيحيون محليون؛ في جدة، أوروبيون في مقابل التجار الحضرميين.

مرة أخرى، رغم الجهود، كان للسيطرة العثمانية على الريف السوري والعراقي أن تبقى محدودة وهشّة إلى ما بعد ذلك الحين بكثير. انتشرت تدريجياً فوق السهول الأكثر منالاً، أمّا في الهضاب فقد استمرت درجة من الاستقلال، وبقيت سلطة رؤساء البدو كما كانت حتى السنوات 1850.

---

(1) Ilya Qudsi, «Notice sur les corporations de Damas», **Actes du VI^e^ Congrès des Orientalistes** (Leiden, 1885).

بالحقيقة، بينما في مصر كانت عملية التحضّر تسير قدماً، ما زال تطوّر معاكس سارياً في بعض أقسام سورية، والفلاحون يتركون أراضيهم للبدو الرعاة. الصلة التقليدية لِـ «**أعيان**» المدن مع زعماء الجبال أو البدو ما زالت تستطيع أن تلعب دوراً في سياسات المدن.

بالفعل، في بعض السبل، تعزّز تأثير الوجهاء في المرحلة الأولى من **التنظيمات**. فالولاة العثمانيون يحتاجون إليهم أكثر من ذي قبل. كان يرسَل والٍ، عادة لفترة قصيرة، إلى مدينة لا يعرفها، مع نفر من الرسميين ليساعدوه بدون قوة شرطة منظمة أو درك ومع قوات مسلّحة غير مناسبة. وكان مرسَلاً ليس لتمشية الأمور كما كانت، بل لتطبيق سياسة إصلاح جديدة كان لا بدّ أن تثير معارضة. في هذه الظروف، كان في وسعه أن يحكم فقط بمساعدة الوجهاء المحليين: بدون معرفتهم المحلية ورصيدهم عند السكان قلّما كان يستطيع على سبيل المثال أن يأخذ مجنّدين أو ضرائب جديدة. وبعض الولاة الجدد على الأقل كانوا فضلاً عن ذلك رجالاً لا يتعاطفون مع الإصلاحات، ولهذا السبب نفتهم الحكومة المركزية إلى مناصب في ولايات شتى. ليس من شك في أنّه لهذه الأسباب أصبح «**المجلس**» المحلي في معظم مراكز الولايات، مع موافقة الحكومة، تحت سيطرة الأعيان. ضم «**المجلس**» عدداً من الأعيان المسلمين، عيّنهم الوالي أو بمعنى ما انتُخبوا، كما ضمّ أيضاً «القاضي» و«المفتي» وربّما «النقيب» بحكم المنصب. كل تقارير القناصل تتفق على أنّ هذا العنصر المسلم المحلي هيمن على «المجلس» حتى السنوات 1860 على الأقل. الأعضاء اليهود والمسيحيون، الذين كانوا قد لعبوا دوراً نشيطاً إبان الاحتلال المصري، اضطروا إلى لزوم الصمت، وعلى نحو أو آخر استطاع «**الأعيان**» أن يعملوا كما يريدون مع الرسميين الأتراك.

ليس فقط كانت هناك حاجة أكبر إلى الأعيان من جانب الحكومة، بل كذلك كان تدخّلهم مطلوباً أكثر من جانب السكان في تعاملهم مع الحكومة. فالتجنيد الإجباري، ومدوّنات القوانين الجديدة، وطرق تركيز وجباية الضرائب، وإقامة الحاميات العسكرية أو مكاتب الحكومة في المدن الصغيرة،

والسعي إلى إضعاف أو تدمير الاستقلالات المحلية، كل ذلك كان معناه أنّ السكان أكثر من أيّ وقت مضى أُدخِلوا في وَصْل مع الحكومة وأن الأعيان يستطيعون أن يلعبوا دورهم التقليدي كوسطاء. هذا قوّى رقابتهم على المدينة ومدّها فوق الريف. أصبح الأعيان «رعاة» للقرى، وكان هذا واحداً من السبل التي أسست دعواهم بملكيتها. كذلك أنشأوا أحلافاً مفيدة مع وجهاء الريف. في لبنان، مثلاً، كان إلغاء الإمارة معناه أن الحكومة في بيروت ودمشق تستطيع أن تتدخل أكثر من ذي قبل. عائلات أو زمر مختلفة في الجبل بدأت تجد أصدقاء ومساندين أقوياء في العواصم الإقليمية: ففي هذه الحقبة مثلاً نشأت الصلة بين زعماء الشوف الدروز وأعيان بيروت المسلمين. وكان لتدمير الإمارات الكرديّة نتائج مشابهة. الزعماء الأكراد الساخطون من أمثال بدر خان شكلوا أحلافاً مع الأعيان المدينين المستائين في الموصل؛ بعض العائلات الكردية الحاكمة، كعائلة بابان، المستوطنة هي نفسها في بغداد، صارت من أعيان المدن، لكنها من المدينة ظلت تتمتّع ببعض النفوذ على مناطقها السابقة. وفي هذه المناطق، أخذ محلّها كزعامة محلية المشايخ الوراثيون للطرق الدينية، كمشايخ البرزنجي للقادرية ومشايخ النقشبندية في برازان؛ هؤلاء أيضا كانت لهم صلات عبر طرقهم مع الأرستقراطية الدينية في المدن.

استخدم الأعيان إمكاناتهم كاملةً في هذه الحقبة. بوجه الإجمال أطلقوا نفوذهم ضد الإصلاحات، ليس فقط عن حكم مسبق أو اقتناع، بل لأنّ الاتجاه العام للإصلاحات كان يذهب بعكس مصالحهم: إن التصور السياسي القائم في أساس التنظيمات كان تصوّر علاقة مباشرة ومتماثلة بين الحكومة وكل من مواطنيها، وهذا لم يكن ليتّفق لا مع امتيازات الأعيان المسلمين ولا مع دورهم كوسطاء. وكما يجب أن نتوقّع، استخدموا أيضاً سلطتهم ليزيدوا ثروتهم. وليس أقل من الطبقات الأخرى، أصابهم بعمق التغير الحاصل في نظام التجارة. فالتجارة التي كانت منها تأتي ثروتهم كانت في انحدار. قبل افتتاح قناة السويس بفترة طويلة، كانت المواصلات البخارية بين اسطمبول ومصر، وكذلك الأحوال المضطربة في فارس وعلى طرق الصحراء، قد

خفضت عدد الحجاج الذاهبين إلى الديار المقدسة بالطريق البرّي الصعب من دمشق. منذ سنة 1843، جاء في التقارير أنه لم يأت أي حاج إلى دمشق من فارس، وأتى مائتان فقط من آسيا الصغرى، بالمقارنة مع ألوف عديدة في السنوات السابقة. وعانى تجار دمشق من ذلك كثيراً؛ وعانى تجار مدن أخرى في سورية والعراق والحجاز، أيضاً، من انحدار حرف النسيج القديمة، وعدم أمن الطرق العابرة للصحراء، وافتتاح المواصلات البحرية البخارية بين العراق والهند. من الجهة الأخرى، كانت هناك إمكانات جديدة للإثراء من الأرض، والأعيان والتجار صنعوا معظمها. بعد إعادة السيطرة من جانب الحكومة العثمانية المركزية، يبدو أن الكثير من «الماليكانات» قد ألغي، لكن ضريبة الأرض كما وغيرها من الضرائب كانت تلزّم سنوياً. عند عرض التلزيمات في المزاد، كان كبار التجار والأعيان، بالتواطؤ مع الرسميين العثمانيين، في موقع جيّد للحصول عليها. أصبحت ضريبة الأرض تُدفع الآن عيناً، بينما كانت في السابق تُدفع نقداً. وقد يؤجّل ملتزم الضريبة جبايتها، تحت ذريعة أو سواها؛ لكن الزارع لا يستطيع إرسال باقي محصوله إلى سوق المدينة ما لم تكن الضريبة قد دُفعت. وقد سبّب هذا الأمر ندرة مصطنعة في المدينة، فارتفعت الأسعار، واستطاع التجار عندئذٍ إطلاق ستوكات الحبوب التي كانوا قد خزنوها لهذه الغاية وبيعها بسعر عالٍ. إن هذه المناورات، التي نجد وصفها مرة بعد مرة في المصادر القنصلية، كانت هي الأكثر ربحاً لأن رقابة الحكومة كانت قد امتدّت من المدينة على الريف الأقرب منالاً: إن مناطق كالبقاع، التي كانت في السابق تحت تحكّم أسياد الجبل، صارت الآن تحت تحكّم دمشق، وتلزيمات ضرائبها ذهبت إلى عائلات دمشقية أو إلى رسميين عثمانيين. في وقت لاحق، عند صدور قانون الأراضي الجديد، استخدمه من البداية أعضاء «المجلس» وشركاؤهم في الإدارة العثمانية للحصول على سند الملكية على القرى.

في الولايات السورية والعراقية، لم يتحوّل ميزان السلطة بين الأعيان والحكومة بشكل حاسم لصالح الحكومة حتى أواخر القرن التاسع عشر، حين

نمت سيطرة اسطمبول بشكل فعلي أكثر بكثير وذلك لأسباب متنوعة. لكن حتى هذا لم يكن يعني انتهاء غلبة الأعيان المحلية. في ظل عبد الحميد، شرعوا يرسلون أبناءهم إلى المدارس المهنية العثمانية ومنها إلى الخدمة المدنية أو العسكرية؛ كان في وسعهم أن يصونوا موقعهم بأن يصيروا جزءًا من أرستقراطية الخدمة المدنية العثمانية. في وقت لاحق، في عهد رجال تركيا الفتاة ثم في عهد الانتداب، زودتهم فكرة القومية العربية بأداة جديدة للمقاومة. هنا بالواقع نجد إحدى السبل التي اختلف بها تاريخ سورية والعراق في الأزمنة الحديثة عن تاريخ تركيا ومصر. كانت الحركة القومية بقيادة أرستقراطية المدن وكانت مُقَوْلبة على صورتها؛ ولم يبدأ التغير إلاّ بعد سنة 1945.

V

إلى هنا تكلمنا بحدود ومصطلحات عاملين هما: الحكومة، والأعيان المدينيون الفاعلون كبؤرة للقوى المحلية والقادرون إمّا على معارضة الحكومة أو على إجبارها على الفعل من خلالهم. لكن كان هناك عامل ثالث في الموضوع: السفارات والقنصليات الأوروبية، لا سيّما سفارات وقنصليات إنكلترة وفرنسا وروسيا: كان نفوذها يتغيّر من حيث المدى والطبيعة. منذ القرن السابع عشر كانت للدول الأوروبية مصالحها الخاصة وعليها أن تصونها، وقد صانتها بالتحالف مع هذا الحزب أو ذاك في القصر أو الديوان الأمبراطوري أو دواوين الولايات. لكن في القرن التاسع عشر برزت إلى الوجود حالة جديدة. كانت الآن سلطة الدول ومصالحها كبيرة بحيث لم تعد تريد الاكتفاءَ بالعمل من خلال الحكومة الموجودة أياً كانت، أو بتعبير آخر السماحَ للحكومة العثمانية المركزية أو الحكومات المحلية بتوفير الهيكلية التي من خلالها يجب أن تقاد نشاطات أوروبا. كانوا الآن في وضع يمكّنهم من الضغط على الحكومة كي تصبح نوعَ الحكومة التي يحتاجون. بشكل خاص، لم يكونوا راغبين في التعامل مع سكان الأمبراطورية المتنوعين من خلال الحكومة. كانت التجارة الأوروبية مع الأمبراطورية (تجارة النسيج بشكل

خاص) تنمو بسرعة، وهذا لا يعني فقط أن التجار الأوروبيين يجب أن يُحْموا، بل يعني أيضاً أن المنخرطين في التجارة مع أوروبا، سواءٌ أكانوا من الأجانب أم من العثمانيين، يجب أن يستطيعوا العمل مباشرةً مع السكان: السفر بحرّية، عدم تحمل أعباء ورسوم ثقيلة، توسيع السوق للمستوردات، جمع المواد للتصدير، القول للمنتجين ماذا ينتجون وتديينهم المال لكي ينتجوا. في الوقت نفسه، سعت فئات شتى من السكان إلى نيل حماية القوى الأوروبية الراغبة في منحها. كان يمكن حماية أفراد أثرياء وبارزين بربطهم على نحوٍ ما بالقنصليات والسفارات، وإبان سنوات الثلاثينات في القرن التاسع عشر حدث شيء جديد: لأول مرة صار رعايا عثمانيون وكلاءً قنصليين. لكن فيما يتخطى ذلك، أُخذت جماعات (طوائف) بالكامل تحت الحماية. هذه السياسة التي سلكها الفرنسيون منذ القرن السابع عشر والروس منذ القرن الثامن عشر، سلكوها وسلكها غيرهم بشكل أكثر وعياً وتصميماً في سنوات 1840 و1850. في هذه الفترة أقامت الحكومة البريطانية، التي لم يكن عندها محميّون كثيرون من طائفتها، صلةً مع اليهود في فلسطين، وبعض من الدروز في لبنان، والكنائس البروتستانتية الجديدة. وراء حماية التجارة والأقليات الدينية كان يكمن شيء آخر، هو المصالح الكبرى السياسية والستراتيجية للدول، وهذه المصالح أيضاً يمكن أن تجعل من الضروري إقامة صلة مباشرة مع شعوب الأمبراطورية. يجب إبقاء المواصلات البريطانية مع الهند مفتوحة، ولهذه الغاية يجب أن تكون للقناصل البريطانيين علاقات مباشرة وحميمة مع رؤساء قبائل البدو القائمة عبر الطرقات.

في سبيل مصالحهم الخاصة إذاً كان الأوروبيون بحاجة إلى نوعٍ من حكومة عثمانية وإلى وضعٍ لأنفسهم داخل الأمبراطورية. وللحصول على هذا، كانوا مهيّئين للضغط على الحكومة، وكانوا قادرين على ذلك بسبب قوتهم العسكرية وبسبب صلتهم مع فئات مختلفة في الأمبراطورية. والحكومة العثمانية كانت من جهتها بحاجة إليهم: فقط جيوش دولة أوروبية قوية تستطيع حمايتها من دولة أخرى. إضافة إلى الحساب، نظرت الفئات السياسية داخل

الحكومة أكثر من ذي قبل إلى دعم السفارات والقنصليات الأوروبية في صراعاتها مع فئات أخرى؛ وهذا بدوره قوّى موقع السفراء والقناصل أكثر أيضاً.

بوجه عام، استُخدم نفوذهم لصالح إصلاحات التنظيمات. كانوا يريدون وضعاً أفضل لمحميّيهم المسيحيين واليهود؛ وكانوا يريدون حكومة فعّالة وعقلانية يتعاملون معها (هذا على الأرجح صحيح عن الروس، والحكومات الأخرى، وإن كنّا لن نعرف نهائياً ما لم تُستخدم المصادر الروسية استخداماً تاماً. يجب أن نأخذ حذرنا إزاء ما يُكتب حول السياسة الروسية على أساس المصادر البريطانية والفرنسية؛ لا يبدو أن ثمة أسباباً للشك في أن روسيا، شأنها شأن غيرها من الدول، كانت في حقبة التغير هذه تريد الإصلاح، طالما هذا لا يعني سيطرة دولة أخرى).

لكنّ المساعدة الأوروبية للمصلحين كانت تعطى بشرط واحد: أن لا تلحق الإصلاحات الضرر بمصالح الدول الأوروبية، ولا سيما بمدخلها الحرّ والمباشر إلى شعوب الأمبراطورية. الصراع الحاسم في هذا الارتباط كان الصراع بين الحكومة البريطانية ومحمد علي في السنوات 1830. فقد كان هدف سياسة محمد علي، فيما يخص علاقاته مع أوروبا، خلْق هيكلية جديدة تستطيع النشاطات الأوروبية أن تُواصَل في إطارها، لكن بحيث تتعامل أوروبا مع أقاليمه من خلاله هو، ليس فقط بوصفه الحاكم بل بوصفه كبير التجار، السمسار الرئيسي بين الزارع الريفي والسوق الأوروبية. هذه الدعوى لم تكن مقبولة للحكومة البريطانية، وانضم إلى المعركة عدد من القضايا: حقوق وامتيازات الوكلاء القنصليين، الحملة البريطانية لفتح نهر الفرات للملاحة، وفوق كل شيء مسألة الاحتكارات. بعد هزيمة محمد علي، دعاوى أوروبا قُبلت بوجه عام. كان المصلحون العثمانيون والمصريون بحاجة إلى المساعدة الأوروبية بحيث ما كان بوسعهم أن يجازفوا ويدخلوا في مشاجرة رئيسة، حتى لو كانت لهم القوة لمتابعتها.

إن عاقبة ذلك لم تكن فقط أن الأجانب والمحميين أمّنوا موقعاً أفضل، وأن التجار والقناصل ورجال الإرساليات استطاعوا السفر والعمل بحرّية أكبر من ذي قبل، بل كانت أيضاً أن السفراء والقناصل جاءوا إلى امتلاك دور أكبر في سياسات الأمبراطورية. مرةً أخرى كان الدور مختلفاً في اسطمبول، القاهرة، ومدن الهلال الخصيب. في اسطمبول، ما من دولة كان يمكن أن تسمح لأية دولة أخرى بإقامة سطوة دائمة: بقيت السفارات الخمس في توتّر دائم، كل منها متيقّظة ضد سواها لكنها جميعاً (حتى السنوات الأخيرة قبل الحرب العالمية الأولى) واعية للحاجة العليا إلى تدارك اندلاع الحرب، وصون المصالح المشتركة لأوروبا في الشرق الأدنى. منذ أن كانت اسطمبول هي العاصمة، ومنذ أن كانت سياساتها، كما رأينا، بشكل أوّلي سياسات بلاط وبروقراطية، خدمت السفارات كمراكز لا لقوى المجتمع المستقلة بل بالأحرى والأكثر لفئات في البلاط أو في الحكومة. في القاهرة، في الطرف الآخر، كان الاحتلال العسكري البريطاني عام 1882 يعني أن واحداً من الممثلين الأجانب أصبح بالفعل حاكماً لمصر، في تعاون عسير مع القصر؛ وهذا أضفى على الممثلين الآخرين، بخاصة ممثل فرنسا، وعلى المفوض السامي العثماني، أهميةً جديدة بوصفهم البؤر الوحيدة الممكنة للمعارضة، لكنه أيضاً حدّ من فعاليتهم، ما دام حضور جيش بريطاني يعطي القنصل العام البريطاني سلطةً لا يستطيعون تحدّيها.

في مدن الهلال الخصيب، كان نفوذ القناصل يمارَس داخل هيكل مختلف مرة أخرى. لأنهم كانوا معروفين كأصحاب سلطة لدى الحكومة، ولأنهم كانوا أصحاب منفذ حرّ إلى السكان، فقد سُعي إلى تدخلهم، وشرعوا يلعبون دور وسطاء لطالما كان من قبل ملْكاً للأعيان. ثمة أمثلة لا تُحصى عن هذا. إليكم بعض الأمثلة، عَشوائياً: سنة 1822، بعد الزلزال الكبير في حلب، طلب **«الأعيان»** من القنصل الفرنسي التدخل لدى الحكومة بحيث تُعفى المدينة من الضرائب لمدّة خمس سنوات. سنة 1830، طلب منه شيوخ قبائل الموالي وعنيزة أن يتوسط لهم في الصلح مع والي حلب، الذي كان هو نفسه راغباً

في قبول هذا التدخّل. في السنوات 1850 أنهيت ثورة جبل الدروز ضد التجنيد الإجباري بتدخل من القنصلَين البريطاني والفرنسي. إنّ مداخلةً كهذه كان من شأنها أن تضع القناصل في تعارض مباشر مع مصالح الأعيان، أعطت القناصل، شاءوا أو أبوا، دوراً في السياسات المحلية. في المدينة والريف معاً، كان في وسعهم أن يعبئوا قوى سياسية من أجل أهداف سياسية محلية: وبالواقع، نادراً ما كان في وسعهم الامتناع، ومداخلةُ الأمير عبد القادر الشهيرة في مذابح دمشق سنة 1860 مثالٌ جيّد عن ذلك. عمله في إنقاذ وحماية المسيحيين، نُظِر إليه عادةً كفعل من أفعال النبل noblesse الإسلامي، وهكذا لا ريب كان، بمعنى من المعاني. لكن يتّضح من التقارير الفرنسية أن القنصل الفرنسي العامل، مستبقاً ما حدث، وزّع أسلحةً على الجزائريين ووافق على وجوب أن يفعلوا كما فعلوا. مرئيةً في هذا الضوء، تبدو الأمور وكأن القنصلية الفرنسية هي التي تلعب الآن الدور التقليدي لرجل الأعيان، وعبد القادر وجزائريوه أدواتها. إن «نبل» عمل عبد القادر باقٍ، لكنْ ممتزجاً معه ثمة شيء آخر: الرغبة في كسب حظوة حكومة نابليون الثالث، التي من خلالها قد يحقّق الأمير خططه السياسية الخاصة.

ثم إن صعود القنصليات هدّد السلطة الاقتصادية للأعيان. فمع تداعي نظام التجارة القديم، كان نمو التجارة الأوروبية يعطي الثروة والسلطة الاقتصادية للتجار المسيحيين أو اليهود الذين كانوا في معظمهم إمّا من محميي هذه القنصلية أو تلك حماية قطعية أو من المرتبطين بها معنوياً وأدبياً، كما بيّن السيّد شفالييه[1]. في أقسام من سورية كان تاجر الميناء يحلّ محل مالك الأرض كمموّل للفلاح ومنظّم لإنتاجه. بل على نطاق أوسع، كان التجار المسيحيون واليهود يصيرون مُقرضين للمال بالفائدة، وهكذا يكتسبون بعضاً من ادّعاءات ملاكي الأراضي، وكانوا ينظرون إلى القنصليات الأجنبية كل تساند إدعاءاتهم ضد الفلاح: في مطلع سنوات 1860، كانت نسبة كبيرة

(1) D. Chevallier, «Aspects sociaux de la question d'Orient», in **Annales**, Janvier 1959.

من الديون القروية في ولاية دمشق تعود ليهود من محميي القنصلية البريطانية.

إن معارضة الأعيان للإصلاح كانت على هذا النحو ملوّنة بشعور مناهض للأوروبيين وللنصارى، والنفوذ المتنامي للحكومات الأوروبية ومحمييها المحليين وفّر مظلةً مشتركة يستطيع الأعيان من خلالها الأمل في تعبئة دعم شعبي. إن الاضطرابات الكبرى في سنوات 1850 (حلب 1850، الموصل 1854، نابلس 1856، جدة 1858، دمشق 1860) تسْلك نموذجاً مشتركاً. في الموصل مثلاً، الحوادث نظّمتها بقايا الإنكشارية، بالاتفاق مع «العلماء»؛ هادفةً إلى إحياء وضعهم الخاص السابق، مرتبطةً مع الأغوات الأكراد الذين كانوا يكافحون من أجل وضعهم الخاص في الجبال، معزَّزةً بالسيطرة على تلزيم الضرائب في القرى، والتي كان الوالي قد أعادها لها، ومستخدمةً الشعور المناهض للمسيحيين كسباً للدعم الشعبي. مرةً أخرى، في جدّة سنة 1858، الذين قاموا بالتمرّد كانوا بعضاً من التجار الكبار و«العلماء»، بمساعدة أو موافقة بعض الرسميين العثمانيين، وقد استخدموا شكاوى التجار الحضرميين ضد التجار الأجانب الذين كانوا يحلّون محلهم.

بعد عام 1860، انطفأت النار لمدّة جيل، لكنّ خصومة عائلات الأعيان والقنصليات كوسطاء ومنظمين سياسيين وحاملي دعوى أن يحكموا استمرّت. ومع سقوط ولاية عربية بعد أخرى تحت الحكم الأوروبي ظهرت هذه الخصومة على السطح في شكل جديد: معارَضة الحاكم الغريب وحركة قومية.